Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 452-472
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.23

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Impact of Economic Diversification on Economic Development in Selected Arab Oil Countries: An Empirical Study Using the ARDL Model

Abdulwahab Naji Jasim*, Fouad Farhan Hussein
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:
Economic sectors, GDP per capita, sovereign wealth funds.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	15 May. 2025
Received in revised form	01 Jun. 2025
Accepted	03 Jun. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Abdulwahab Naji Jasim
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Abstract: The study aims to analyze the relationship between economic diversification and economic development in selected Arab oil-exporting countries using the ARDL model, in order to measure the impact of diversification indicators (industrial, agricultural, and service sectors) on the average per capita GDP. The research is based on the hypothesis that economic diversification plays a role in achieving economic development in the countries under study. It assumes the existence of a statistically significant relationship between economic diversification indicators and economic development.The importance of the study lies in highlighting the role of diversification in reducing economic vulnerability to global market fluctuations by enhancing economic stability and diversifying income sources. The research also draws on successful experiences to propose suitable policies for Iraq. The study adopts both descriptive and quantitative methodologies and utilizes the EViews 12 software for data analysis. The results showed no long-run cointegration relationship between economic diversification and economic development in Saudi Arabia. However, a positive relationship was found between the industrial sector and economic development in both Qatar and Iraq, while a negative relationship was observed with the agricultural sector. The study concludes with several recommendations, most notably the establishment of a sovereign wealth fund in Iraq to invest oil surpluses and enhance economic stability.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 452-472
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.23

تأثير التنويع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية النفطية: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

عبد الوهاب ناجي جاسم **فؤاد فرحان حسين**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في بلدان عربية نفطية مختارة باستخدام نموذج ARDL، لقياس أثر مؤشرات التنويع (الصناعي، الزراعي، الخدمي) على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن للتنويع الاقتصادي دور في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان عينة الدراسة، إذ تفترض وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتكمن أهمية البحث في إبراز دور التنويع في تقليل هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات الأسواق العالمية من خلال تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، مع الاستفادة من تجارب ناجحة لتقديم سياسات ملائمة للعراق، واعتمد البحث المنهجين الوصفي والكمي باستخدام برنامج EViews 12 وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي والتنمية في السعودية، في حين وُجدت علاقة طردية بين القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية في قطر والعراق، وعلاقة عكسية مع القطاع الزراعي، وخلص البحث إلى مقترحات عدة أبرزها إنشاء صندوق سيادي في العراق لاستثمار الفوائض النفطية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: القطاعات الاقتصادية، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الصناديق السيادية.

المقدمة

يعد التنويع الاقتصادي من الركائز الأساسية التي تسعى البلدان، لا سيما النفطية، إلى تحقيقها لتقليل الاعتماد على مورد واحد كالإيرادات الريعية الناتجة عن تصدير النفط الخام، وقد أبرزت التقلبات العالمية في أسعار النفط هشاشة هذا الاعتماد، مما دفع العديد من البلدان العربية إلى تنمية القطاعات غير النفطية كالصناعة والزراعة والخدمات بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، وفي المقابل، تمثل التنمية الاقتصادية الهدف الرئيس للبلدان عبر تحسين مستويات المعيشة وتوسيع القدرات الإنتاجية، ويُقاس ذلك من خلال مؤشرات أبرزها التعليم والصحة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية محوراً أساسياً في اقتصاديات البلدان الريعية، إذ أثبتت التجارب أن توسيع مساهمة القطاعات غير النفطية يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعد التنويع مدخلاً لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة من خلال بناء اقتصاد مرن قادر على التكيف مع التغيرات الخارجية.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: تسعى الدراسة إلى تحليل مدى إسهام سياسات التنويع الاقتصادي في دعم التنمية الاقتصادية، واستنقاء دروس من تجارب ناجحة لتطبيقها في الاقتصاد العراقي.

ثانياً. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الدور الفعال للتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، لاسيما في البلدان النفطية التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الريعية،

وما يترتب على ذلك من هشاشة اقتصادية في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية، كما تسهم الدراسة في تقديم الدروس المكتسبة من تجارب بلدان عربية مختارة نجحت في توظيف سياسة التنويع الاقتصادي، مما يتيح إمكانية اقتراح سياسات اقتصادية مناسبة للعراق تستند إلى تجارب واقعية قابلة للتطبيق.

ثالثاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للتنويع الاقتصادي دور في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان عينة الدراسة، إذ تفترض وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

رابعاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلدان المختارة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة أو الموزعة (ARDL) ضمن نطاق زمني محدد للمدة (2000-2023)، وذلك لقياس مدى فاعلية مؤشرات التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

خامساً. حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** ركز البحث في حدوده المكانية على (السعودية، قطر، العراق).
- **الحدود الزمانية:** تمثل البعد الزمني للبحث في المدة من (2000-2023).

سادساً. منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي لغرض استعراض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتحليل أبعادهما وإبراز طبيعة العلاقة بينهما في إطار منهجي واضح، كذلك تستند الدراسة إلى المنهج الكمي باستخدام أدوات القياس الاقتصادي الحديثة من خلال تطبيق نماذج قياسية على مجموعة من البلدان النفطية العربية المختارة، بالاعتماد على برنامج EViews 12، وذلك لقياس أثر التنويع الاقتصادي في مختلف متغيراته (القطاع الصناعي، الزراعي، والخدمي) على مؤشرات التنمية الاقتصادية، المتمثلة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

سابعاً. الدراسات السابقة: لما كانت الدراسة الحالية تبحث في التنويع الاقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية في دول عربية نفطية محتارة، فسيتم التركيز على بعض الدراسات ذات الصلة بالموضع، ومن أهم هذه الدراسات، دراسة (Ahmed, A. Z. E, 2015) والتي تناولت دور استراتيجيات التنويع في التنمية الاقتصادية للدول المعتمدة على النفط: حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، وهدفت الدراسة إلى تحليل فعالية استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الإمارات وتقييم مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008-2012)، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكشفت النتائج أن القطاعات غير النفطية ساهمت بنسبة 68% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تركيز خاص على قطاعات العقارات والنقل والصناعة والخدمات الحكومية، كما أظهرت نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

أما الدراسات العربية والعراقة التي تناولت أثر التنويع الاقتصادي على التنمية والنمو الاقتصادي، مثل دراسة (عبد الحميد، 2018)، تحت عنوان التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات، وهدفت الدراسة إلى تحليل دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على قطاعي الصناعة والخدمات، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي القياسي، وأظهرت النتائج أن التنويع الاقتصادي ساهم في زيادة القيمة المضافة لقطاعي الصناعة والخدمات، مما أدى إلى ارتفاع

مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، كما أكدت الدراسة على أهمية تقليل الاعتماد على النفط لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ودراسة (الاحبابي، 2019)، والتي تناولت قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة، قطر، العراق) للمدة (2003-2017)، وهدفت الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في ثلاث دول عربية تعتمد على النفط، مع التركيز على قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، واستخدمت الدراسة المنهج القياسي الكمي لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، خاصة في قطاعي الصناعة والخدمات، بينما كان تأثيره أقل وضوحاً في القطاع الزراعي. كما أظهرت النتائج أن الدول التي حققت تنويعاً اقتصاديًا أكبر كانت أكثر قدرة على مواجهة التقلبات في أسعار النفط.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما

أولاً. مفهوم التنويع الاقتصادي: يعرف التنويع الاقتصادي هو عملية تهدف إلى تقليل الاعتماد المفرط على مورد اقتصادي واحد، وذلك من خلال الانتقال إلى بناء قاعدة اقتصادية متكاملة تشمل القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية. ويعني ذلك إنشاء قاعدة إنتاجية واسعة تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي عبر عدة قطاعات، بما يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني ويوجه مساره نحو تنمية رشيدة ومستدامة. (أمين وآخرون، 2019: 52). والتنويع الاقتصادي بأنه عملية تنتَج من خلالها مجموعة واسعة من المخرجات الاقتصادية، ويمكن أن يشير إلى تنويع الأسواق التصديرية أو تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الأنشطة الاقتصادية المحلية، بما في ذلك العائدات الناتجة عن الاستثمارات الخارجية. ويُلاحظ أن هذا النوع من التنويع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدول التي تمتلك فائضاً في رأس المال، ويُعد التنويع الاقتصادي من القضايا الحيوية التي تهم العديد من الاقتصادات النامية، والتي غالباً ما تعاني من محدودية هذا التنويع (Zhang،2003: 6).

ثانياً. أهداف التنويع الاقتصادي: يمكن تلخيص أبرز الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي في النقاط الآتية (حسناوي وقحايرية، 2024: 219):

1. تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتمكين الاقتصاد الوطني من التكيف مع الأزمات والصدمات الخارجية، فضلاً عن تقليل مستوى المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار السلع الأساسية.
2. تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع والخدمات، وتوفير فرص العمل، مما يسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين.
3. تنمية الصادرات والحد من الاعتماد على واردات السلع الاستهلاكية، بما يدعم الميزان التجاري للدولة.
4. تقليص تدخل الدولة والأجهزة الحكومية في النشاط الاقتصادي، وتفعيل دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية.
5. توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير جودة المنتجات الوطنية، مما يعزز قدرتها على تلبية الطلب المحلي ويزيد من فرص تصديرها للأسواق الخارجية.
6. الحفاظ على القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، بما يضمن استمرار النمو والتوسع الاقتصادي.

7. بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومتكاملة، قادرة على التكيف مع المتغيرات المحلية والدولية بكفاءة واستدامة.
8. تحقيق التوازن والاستقرار في الموازنة العامة للدولة، بما يضمن تنفيذ الخطط التنموية والأهداف الاقتصادية المرسومة.

رابعاً. مؤشرات التنويع الاقتصادي: من أجل قياس درجة نجاح أي بلد في تحقيق بعض أهداف التنويع الاقتصادي كان من الضروري استخدام بعض المقاييس أو المؤشرات الكمية لاختبار هذا الانجاز (محسن، 2023: 249). وفيما يأتي بعض المؤشرات التي يمكن الاستعانة فيها لقياس درجة التنويع الاقتصادي:

1. مؤشر معدل ودرجة التغير الهيكلي: هو أحد المؤشرات المرتبطة بأداء الاقتصاد الكلي، ويتم التوصل إليه عن طريق النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الأولية، وخاصة النفطية مقارنة بالقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو أو تراجع مساهمة هذه القطاعات مع مرور الوقت، فضلاً عن قياس معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في جميع القطاعات، مما يعني قياس نسبة إسهام القيمة المضافة وفق كل قطاع إلى القيم الإجمالية لجميع القطاعات الاقتصادية التي يتكون منها الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعكس هذا المؤشر درجات التغير التي تحدث في الهياكل الإنتاجية ومصادر الدخل القومي (الخزرجي، 2024: 67).
2. المساهمة النسبية للقطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي: يتضمن التنويع الاقتصادي زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الكلي، وأيضاً زيادة مساهمته في التكوين الرأسمالي الثابت (جاسم وعبد الزهرة، 2019: 234).
3. نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات والعوامل التي تتكون منها الصادرات غير النفطية: وبشكل عام يشير الارتفاع المطرد في الصادرات غير البترولية إلى زيادة التنويع الاقتصادي، ومع ذلك فأن التغيرات قصيرة المدى في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنتج عن تذبذبات في أسعار البترول وحجم صادرته (بوشلاغم وبوقرة، 2022: 79).
4. تطوير إيرادات البترول والغاز كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية: إذ إن التقليل من الأعتماد على العوائد البترولية يعد أحد أهداف التنويع ومن المؤشرات الأخرى هو مدى توسع قاعدة العوائد الغير بترولية مع مرور الوقت، مما يدل على نجاح اكتشاف مصادر جديدة للعوائد غير البترولية (كافي ومحبوب، 2020: 420).
5. هيكل توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية: يشير هيكل القوة العاملة إلى توزيع العمال في كلا القطاعين العام والخاص، فتركز العمال في القطاع العام على سبيل المثال قد يؤدي إلى ظهور مجموعة من المشاكل أبرزها البطالة المقنعة وارتفاع نسبة الرواتب والنفقات التشغيلية من مجموع الإنفاق العام للبلد، مما يؤدي بدوره إلى تدني الإنفاق الاستثماري (عبد الكاظم، 2024: 395).

خامساً. مفهوم التنمية الاقتصادية: يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية خلق الثروة من خلال تعبئة الموارد البشرية والمالية والرأسمالية والمادية والطبيعية لتوليد السلع والخدمات القابلة للتسويق، ويتمثل دور المحفز الاقتصادي في التأثير على العملية التنموية لصالح المجتمع من خلال توسيع فرص العمل والقاعدة الضريبية (Malizia et al., 2021: 15). - والتنمية الاقتصادية بأنها توسيع القدرات التي تساهم في النهوض بالمجتمع من خلال تعزيز قدرات الأفراد والشركات والمجتمعات، وتعبر التنمية الاقتصادية عن الزيادة المستدامة في الرخاء ونوعية الحياة التي تتحقق من خلال

الابتكار، وخفض تكاليف المعاملات، وتوجيه القدرات نحو الإنتاج المسؤول ونشر السلع والخدمات، وتتطلب التنمية الاقتصادية مؤسسات فعالة ترتكز على معايير الانفتاح، والتسامح مع المخاطر وضمان المستقبل الاقتصادي (Feldman et al, 2016: 8-9). - ويعرف البعض التنمية الاقتصادية بأنها تنمية القدرات التي تعمل على توسع قدرات الجهات الاقتصادية الفعالة، وقد تشمل هذه الجهات الفاعلة الأفراد والشركات والصناعات والهيئات العامة والجمعيات المهنية والجامعات والمنظمات غير الحكومية، وبدلاً من مجرد العد البسيط للوظائف أو معدل نمو الناتج، تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية أي نمو من هذا القبيل (Feldman& Storper, 2018: 9). - والتنمية الاقتصادية تتميز بأنها جهد طويل الأجل من قبل بلد ما لتعزيز الاقتصاد المحلي ونوعية الحياة من خلال زيادة قدرة المنطقة على التكيف مع التغيير الاقتصادي (Osuka et al, 2024: 261) .

سادساً. أهداف التنمية الاقتصادية: تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية في مجموعة من النقاط والتي يمكن إيجازها بالآتي:

1. التوسع في الهيكل الإنتاجي: يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، مما يستدعي التوسع في بعض الصناعات الاقتصادية لتشمل القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية (الصبيحي، 2008: 5).
2. رفع مستوى المعيشة: تعمل الدولة من خلال عملية التنمية على تحقيق مستوى معيشي متقدم للسكان، حيث يُعد تحسين مستوى المعيشة ضرورة أساسية للحياة، فالتنمية لا تقتصر على كونها وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي، بل تمتد لتكون أداة لرفع مستوى معيشة الأفراد، فضلاً عن زيادة الدخل القومي الحقيقي إذ إن تعزيز الدخل القومي من أولويات التنمية، حيث تواجه أغلب البلدان النامية تحديات الفقر وتدني مستوى معيشة السكان، ولا يمكن لهذه البلدان تحسين أوضاعها الصحية والتعليمية المتدهورة إلا من خلال زيادة الدخل الحقيقي، مما يساهم تدريجياً في التغلب على جميع تلك المشاكل (جرار، 2018: 26).

سابعاً. العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

1. **كيف يساهم التنويع الاقتصادي في التنمية:** يعد التنويع الاقتصادي عملية مرادفة مع التنمية الاقتصادية، حيث تشمل التنمية تغيرات نوعية في عدة نواحي، من بينها تغيرات في هيكل الإنتاج، ونسب مساهمة المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، فضلا عن كيفية تخصيص وتوزيع المتاح من الموارد بين جميع القطاعات الاقتصادية.
2. **ماهي التحولات الهيكلية المطلوبة:** رفع الرفاه المالي للأفراد عن طريق إحداث تحولات متنوعة في الهياكل الاقتصادية خاصة بنقل التركيز من إنتاج وتصدير الموارد الأولية إلى تصنيعها وتحسين الصناعة التحويلية، التي تعد محركاً أساسياً لدفع مسار التنمية نحو المقدمة، وتهدف التنمية الاقتصادية إلى بناء هيكل اقتصاد متنوع تشارك فيه القطاعات كافة والأنشطة الاقتصادية بشكل متوازن في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، دون الاعتماد المفرط على قطاع أو سلعة واحدة كمصدر رئيسي للدخل، وبذلك يرتبط نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بمدى التنويع الحاصل في الهيكل الاقتصادي (بومليط وبلور، 2022: 18).
3. **التنويع الاقتصادي وسيلة أو غاية للتنمية:** إن الهدف الأسمى لأي عملية تنمية اقتصادية يتمثل في إحداث تحولات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، بما يسهم في تعزيز مستوى التنمية المحققة،

ويعد التنويع الاقتصادي وسيلة لتحقيق هذا الهدف، وليس غاية نهائية للتنمية الاقتصادية (عبد الحميد، 2018: 81).

المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة (المملكة العربية السعودية، قطر، العراق)

أولاً. متغيرات الدراسة:

جدول (1): الرموز المستخدمة لمتغيرات النموذج القياسي

ت	اسم المؤشر	رمز المتغير	نوع المتغير
1	القطاع الصناعي	X1	مستقل
2	القطاع الزراعي	X2	مستقل
3	القطاع الخدمي	X3	مستقل
4	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي	Y1	تابع

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانياً. الصيغة الرياضية للأنموذج القياسي: بالنظر لعدم تساوي وحدات قياس متغيرات الدراسة واختلافها لذا ستم استخدام التحويل اللوغاريتمي لجميع المتغيرات لتوحيد وحدات القياس وتقليل التباين وهي كالآتي:

$$Log(Y_1) = B_0 + B_1 log(X_1) + B_2 log(X_2) + B_3 log(X_3) + e_i$$

ثالثاً. أثر التنويع الاقتصادي في مؤشرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

1. أثر التنويع الاقتصادي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

أ. **التقدير الاولي للنموذج:** تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة (ARDL)، وقد أظهرت النتائج الإحصائية كفاءة وجودة النموذج المقدر، وفقاً لمعامل التحديد المصحح (R^2)، وتمكن النموذج من تفسير نحو (97%) من التغيرات التي طرأت على المتغير التابع، (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي-Y1)، كنتيجة للتغيرات في المتغيرات المستقلة المتعلقة بـ(التنويع الاقتصادي)، أما النسبة المتبقية والبالغة (2%)، فتعزى إلى عوامل أو متغيرات أخرى لم يتم تضمينها ضمن النموذج، وأوضحت النتائج أن قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) كانت معنوية عند مستوى دلالة (5%)، مما يدل على ملاءمة النموذج لاستخدامه في أغراض التنبؤ والتخطيط المستقبلي.

جدول (2): التقدير الاولي لنموذج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في السعودية

Dependent Variable: LOG(Y1)				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL (1, 1, 1, 0)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
LOG(Y1(-1))	0.693731	0.10893	6.368585	0.0000
LOG(X1)	1.277459	0.160639	7.952375	0.0000
LOG(X2)	-0.99242	0.391793	-2.53303	0.0154
LOG(X3)	-0.15781	0.10797	-1.46159	0.1519
R-squared	0.980859	Mean dependent var		9.943701

Adjusted R-squared	0.977424	S.D. dependent var	0.349546
S.E. of regression	0.052521	Akaike info criterion	-2.90138
Log likelihood	76.18235	Hannan-Quinn criter.	-2.78287
F-statistic	285.5043	Durbin-Watson stat	1.890757
Prob(F-statistic)		0.0000	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ب. اختبار التكامل المشترك: تم إجراء اختبار الحدود (F-Bounds Test) لتحليل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (التنويع الاقتصادي) والمتغير التابع (متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي)، ويهدف هذا الاختبار بشكل رئيس إلى تحديد ما إذا كانت العلاقة بين هذه المتغيرات مستمرة ومستقرة على المدى الطويل، أو إذا كانت هناك انحرافات طويلة الأجل تؤثر على هذه العلاقة، ويعد اختبار الحدود أداة تحليلية فعالة لقياس قوة واستمرارية العلاقة في ظل تقلبات البيئة الاقتصادية، ووفقاً لنتائج الاختبار، بلغت قيمة إحصائية (F) للاختبار (2.30)، وهي قيمة أقل من الحدين الأعلى والأدنى للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة (5%)، وهذا يشير بوضوح إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وقد يعود السبب إلى ضعف التأثير المستدام للقطاعات غير النفطية على النمو بسبب الاعتماد الكبير على القطاع النفطي في السعودية.

جدول (3): اختبار التكامل المشترك – نصيب الفرد Y_1 – السعودية

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.305717	10%	3.47	4.45
k	3	5%	4.01	5.07
		2.5%	4.52	5.62
		1%	5.17	6.36
Actual Sample Size 47			Finite Sample: n=50	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.12

ج. الأثر القصير الأجل: بالنظر لعدم وجود علاقة طويلة الأجل سوف يقتصر التحليل على الأجل القصير:

- العلاقة طردية بين القطاع الصناعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة القطاع الصناعي بوحدة واحدة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1.277%) عند مستوى دلالة معنوية (5%)، ويرجع سبب ذلك إلى توسع القطاع الصناعي مما ينعكس على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- العلاقة عكسية بين القطاع الزراعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة القطاع الزراعي بوحدة واحدة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.992%) عند مستوى دلالة معنوية (5%)، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض إنتاجية هذا القطاع نتيجة شحة الموارد المائية فضلاً عن المناخ القاسي في السعودية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 452-472
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.23

- لا يوجد هنالك أثر معنوية عند مستوى دلالة (5%) على الرغم من الاشارة موجبة أي العلاقة طردية بين قطاع الخدمات ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، يرجع السبب إلى أن الاقتصاد السعودي يعتمد على النفط، فكان تأثير قطاع الخدمات على دخل الفرد أقل وضوحاً.
- أظهرت النتائج أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ (ECM)، كانت سالبة ومعنوية ودالة عند مستوى دلالة (5%)، وتساوي (0.306-)، وأشارت النتيجة إلى تحقق الشرط الضروري والكافي، يعني أن أي اختلال في التوازن قصير الأجل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في السعودية، يستغرق حوالي ثلاث سنوات وثلاثة أشهر للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، وذلك نتيجة تأثير التقلبات في مؤشرات التنوع الاقتصادي وإن الزمن اللازم للتصحيح تم احتسابه وفق المعادلة التالية: $\frac{1}{0.306} = 3.27\ year$، سنة، مما يعكس استجابة بطيئة نسبياً، انظر الجدول رقم (4).

جدول (4): أثر التنويع الاقتصادي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي – السعودية

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: DLOG(Y1)				
Selected Model: ARDL (1, 1, 1, 0)				
الاجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG(Y1(-1))*	-0.30627	0.10893	-2.81161	0.0077
LOG(X1(-1))	0.462787	0.158422	2.921228	0.0058
LOG(X2(-1))	-0.17562	0.192958	-0.91013	0.3683
LOG(X3) **	-0.15781	0.10797	-1.46159	0.1519
DLOG(X1)	1.277459	0.160639	7.952375	0.0000
DLOG(X2)	-0.99242	0.391793	-2.53303	0.0154
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				
Levels Equation				
الاجل الطويل				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG(X1)	1.511046	0.331159	4.562902	0.0000
LOG(X2)	-0.57341	0.604832	-0.94804	0.3489
LOG(X3)	-0.51526	0.359826	-1.43198	0.1601
EC = LOG(Y1) - (1.5110*LOG(X1) -0.5734*LOG(X2) - 0.5153*LOG(X3))				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

د. **الاختبارات التشخيصية لنموذج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (Y_1):** لضمان دقة وصحة النتائج من النموذج المقدر، تم اجراء الاختبارات التشخيصية، وبالاستناد لنتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (اختبار LM) في الجدول رقم (5)، نجد أن قيمة اختبار احصائية (F-

(statistic عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.950) وهي غير معنوية عند مستوى الدلالة (5%)، وهذا يشير إلى أننا نقبل فرضية عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية، وأما بالنسبة لنتائج اختبار (ARCH) في الجدول ذاته لتحديد مشكلة عدم التجانس، نجد أن قيمة اختبار احصائية (F-statistic) عند مستوى احتمالية (Prob=0.938)، وهي غير معنوية عند مستوى الدلالة (5%)، ومن ثم يمكن القول بعدم وجود مشكلة في عدم تجانس التباين بين المتبقيات العشوائية، أنظر الجدول رقم (5).

جدول (5): الاختبارات التشخيصية لنموذج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (Y_1) السعودية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.050365	Prob. F (2,37)	0.9509
Obs*R-squared	0.127608	Prob. Chi-Square (2)	0.9382
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.975692	Prob. F (1,44)	0.3287
Obs*R-squared	0.997913	Prob. Chi-Square (1)	0.3178

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

يلاحظ من خلال الخط البياني لاختباري (CUSUM) و (CUSUM of Squares) أن القيم تقع ضمن الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، مما يعكس استقراريه معاملات النموذج على مر الزمن خلال فترة الدراسة، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة.

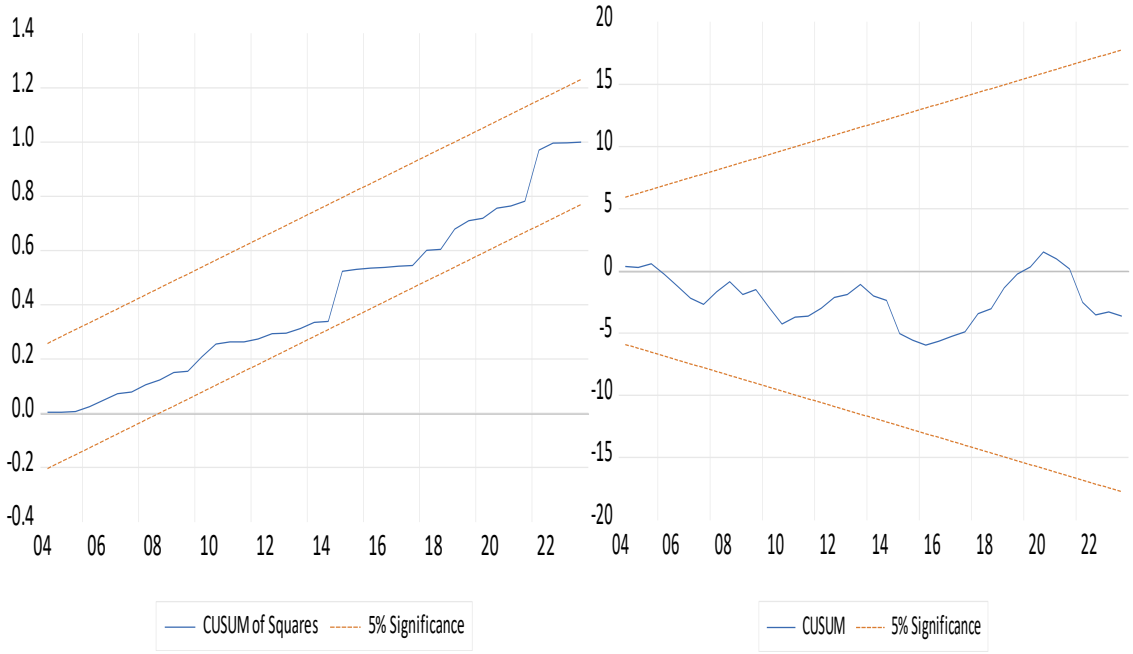

شكل (1): الاختبارات الهيكلية – السعودية – Y1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 452-472
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.23

رابعاً. أثر التنويع الاقتصادي في مؤشرات التنمية الاقتصادية في قطر:

1. أثر التنويع الاقتصادي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

أ. **التقدير الاولي للنموذج:** وفقاً لنتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة (ARDL)، أظهرت النتائج الإحصائية كفاءة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمعامل التحديد المصحح (R^2)، تمكن النموذج من تفسير نحو (98%) من التغيرات التي طرأت على المتغير التابع (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي-(Y_1)، كنتيجة للتغيرات في المتغيرات المستقلة المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، أما النسبة المتبقية والبالغة (1%)، فتعزى إلى عوامل أو متغيرات أخرى لم يتم تضمينها ضمن النموذج، كما أوضحت النتائج أن قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) كانت معنوية عند مستوى دلالة (5%)، مما يدل على ملاءمة النموذج لاستخدامه في أغراض التنبؤ والتخطيط المستقبلي.

جدول (6): التقدير الاولي لنموذج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي – قطر

Dependent Variable: LOG(Y1)
Method: ARDL
Selected Model: ARDL (4, 1, 4, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(Y1(-1))	0.502053	0.125329	4.005894	0.0004
LOG(Y1(-2))	-0.0058	0.084027	-0.06907	0.9454
LOG(Y1(-3))	0.010198	0.078751	0.129497	0.8978
LOG(Y1(-4))	-0.14116	0.065671	-2.14948	0.0395
LOG(X1)	0.758128	0.056298	13.46633	0.0000
LOG(X1(-1))	-0.31961	0.088142	-3.6261	0.001
LOG(X2)	-0.224	0.090168	-2.48428	0.0186
LOG(X2(-4))	0.157526	0.081248	1.938825	0.0617
LOG(X3)	-0.02258	0.068295	-0.33062	0.7432
R-squared	0.9894	Mean dependent var		11.09918
Adjusted R-squared	0.985296	S.D. dependent var		0.352135
S.E. of regression	0.0427	Akaike info criterion		-3.22855
Sum squared resid	0.056521	Schwarz criterion		-2.7014
Log likelihood	84.02809	Hannan-Quinn criter.		-3.03306
F-statistic	241.1186	Durbin-Watson stat		1.884802
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ب. **اختبار التكامل المشترك:** تم إجراء اختبار الحدود **(F- Bounds Test)** لغرض تحليل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (التنويع الاقتصادي) والمتغير التابع (متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي)، ويهدف هذا الاختبار بشكل رئيسي لتحديد ما إذا كانت العلاقة بين هذه

المتغيرات مستمرة ومستقرة على المدى الطويل، أو إذا كانت هناك انحرافات طويلة الأجل تؤثر على هذه العلاقة، ويعد اختبار الحدود أداة تحليلية فعالة لقياس قوة واستمرارية العلاقة في ظل تقلبات البيئة الاقتصادية، ووفقاً لنتائج الاختبار بلغت قيمة إحصائية (F) للاختبار (8.45)، وهي قيمة أعلى من قيم الحدين الأعلى والأدنى للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة (5%)، ويشير بوضوح إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أنظر الجدول رقم (7).

جدول (7): اختبار التكامل المشترك – نصيب الفرد Y_1 – قطر

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.45220	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
Actual Sample Size 44			Finite Sample: n=45	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ج. **الأثر القصير الأجل:**

- العلاقة طردية بين القطاع الصناعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة القطاع الصناعي بوحدة واحدة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.758%) وعند مستوى دلالة معنوية (5%) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة.
- العلاقة عكسية بين القطاع الزراعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة القطاع الزراعي بوحدة واحدة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.224%) وعند مستوى دلالة معنوية (5%)، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الناتج الزراعي والناجم عن شحة توافر الموارد المائية.
- الاشارة موجبة اي العلاقة طردية بين قطاع الخدمات متوسط نصيب الفرد من الناتج ولكنه غير معنوي عند مستوى (5%) أي لا يوجد هنالك تأثير.

أظهرت النتائج أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ(ECM) ، كانت سالبة ومعنوية ودالة عند مستوى دلالة (5%)، وتساوي (-0.634)، وأشارت النتيجة إلى تحقق الشرط الضروري والكافي، كما يعني أن أي اختلال في التوازن قصير الأجل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في قطر، يستغرق حوالي سنة واحدة وسبعة أشهر للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، وذلك نتيجة تأثير التقلبات في مؤشرات التنويع الاقتصادي وأن الزمن اللازم للتصحيح تم احتسابه وفق المعادلة الآتية:

$\frac{1}{0.634} = 1.57\ year$، سنة، مما يعكس استجابة جيدة نسبياً.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 452-472
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.23

د. **الأثر الطويل الأجل:**

- ❖ العلاقة طردية بين القطاع الصناعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة القطاع الصناعي بوحدة واحدة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (69%) وعند مستوى دلالة (5%).
- ❖ العلاقة عكسية بين القطاع الزراعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة القطاع الزراعي بوحدة واحدة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.204%) وعند مستوى دلالة معنوية (5%).
- ❖ العلاقة عكسية بين قطاع الخدمات ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولكنها غير معنوية عند مستوى دلالة (5%) أي لا يوجد هنالك تأثير.

جدول (8): أثر التنويع الاقتصادي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي – قطر

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: DLOG(Y1)				
Selected Model: ARDL (4, 1, 4, 0)				
الاجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG(Y1(-1))*	-0.63471	0.122411	-5.18511	0.0000
LOG(X1(-1))	0.438516	0.098978	4.430459	0.0001
LOG(X2(-1))	-0.12988	0.040512	-3.20599	0.0031
LOG(X3)**	-0.02258	0.068295	-0.33062	0.7432
DLOG(Y1(-1))	0.136765	0.067728	2.019321	0.0522
DLOG(Y1(-2))	0.130961	0.066144	1.979942	0.0566
DLOG(Y1(-3))	0.141159	0.065671	2.14948	0.0395
DLOG(X1)	0.758128	0.056298	13.46633	0.0000
DLOG(X2)	-0.224	0.090168	-2.48428	0.0186
DLOG(X2(-1))	-0.08485	0.071113	-1.19314	0.2419
الاجل الطويل				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG(X1)	0.69089	0.070439	9.808317	0.0000
LOG(X2)	-0.20463	0.054973	-3.72238	0.0008
LOG(X3)	-0.03558	0.106143	-0.33516	0.7398

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ه. **الاختبارات التشخيصية لنموذج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y_1):** تم اجراء الاختبارات التشخيصية للتأكد دقة وصحة النتائج المتحصلة من النموذج المقدر، وبالاستناد إلى نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (اختبار LM)، نجد أن قيمة اختبار احصائية (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.878) وهي غير معنوية عند مستوى الدلالة (5%)، وهذا يشير

إلى أننا نقبل فرضية عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية، وأما بالنسبة لنتائج اختبار (ARCH) في الجدول ذاته لتحديد مشكلة عدم التجانس، نجد أن قيمة اختبار احصائية (F-statistic) عند مستوى احتمالية (Prob=0.459)، وهي غير معنوية عند مستوى الدلالة (5%)، ومن ثم يمكن القول بعدم وجود مشكلة في عدم تجانس التباين بين المتبقيات العشوائية، أنظر الجدول رقم (9).

جدول (9): الاختبارات التشخيصية لنموذج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (**Y_1**) – قطر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.130721	Prob. F (2,29)	0.878
Obs*R-squared	0.393128	Prob. Chi-Square (2)	0.8215
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.557045	Prob. F (1,41)	0.4597
Obs*R-squared	0.576387	Prob. Chi-Square (1)	0.4477

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12 .

يلاحظ من خلال الخط البياني لاختباري (CUSUM) و(CUSUM of Squares) أن القيم تقع ضمن الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية 5%، مما يعكس استقراريه معاملات النموذج على مر الزمن خلال فترة الدراسة، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة.

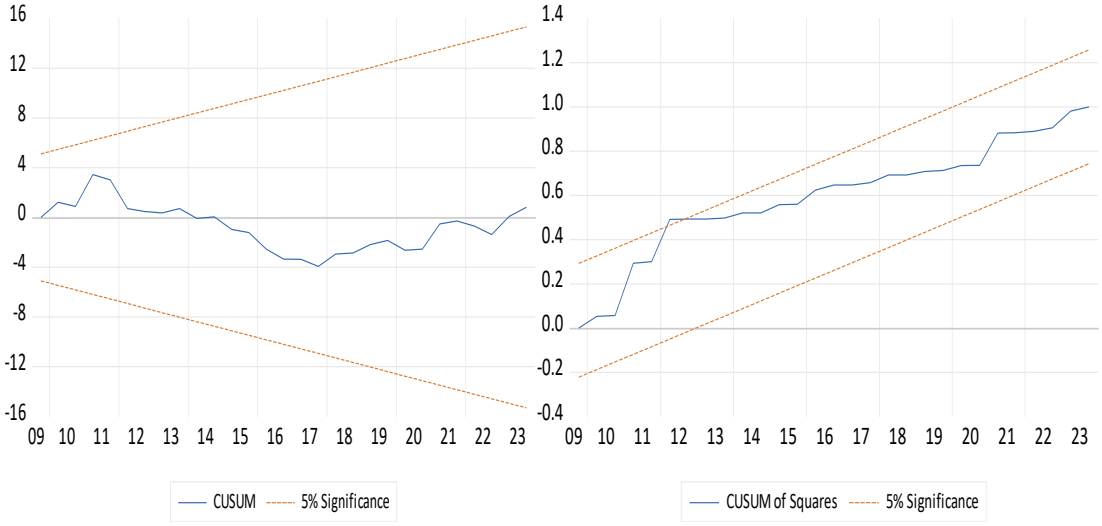

شكل (2): الاختبارات الهيكلية – قطر – Y1.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

خامساً. أثر التنويع الاقتصادي في مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق:

1. أثر التنويع الاقتصادي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

أ. **التقدير الاولي للنموذج:** تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة (ARDL)، وقد أظهرت النتائج الإحصائية كفاءة وجودة النموذج المقدر، ووفقاً لمعامل التحديد (R^2) تمكن النموذج من تفسير

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 452-472
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.23

نحو (99%) من التغيرات التي طرأت على المتغير التابع (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي–(Y_1) في العراق، كنتيجة للتغيرات في المتغيرات المستقلة المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، أما النسبة المتبقية والبالغة (1%)، فتعزى إلى عوامل أو متغيرات أخرى لم يتم تضمينها ضمن النموذج، كما أوضحت النتائج أن قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) كانت معنوية عند مستوى دلالة (5%)، مما يدل على ملاءمة النموذج لاستخدامه في أغراض التنبؤ والتخطيط المستقبلي.

جدول (10): التقدير الأولي لنموذج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي – العراق

Dependent Variable: LOG(Y1)

Method: ARDL

Selected Model: ARDL (4, 4, 4, 4)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
LOG(Y1(-1))	0.278479	0.147881	1.883126	0.0724
LOG(Y1(-2))	0.42585	0.195596	2.17719	0.04
LOG(Y1(-3))	-0.10215	0.191757	-0.53272	0.5993
LOG(Y1(-4))	-0.78602	0.233198	-3.37061	0.0026
LOG(X1)	0.085344	0.045641	1.869888	0.0743
LOG(X1(-1))	0.002809	0.046261	0.060721	0.9521
LOG(X2)	0.11541	0.046911	2.460178	0.0218
LOG(X2(-1))	-0.01103	0.051973	-0.21218	0.8338
LOG(X3)	0.638122	0.049764	12.82292	0.0000
LOG(X3(-1))	-0.21931	0.127572	-1.71911	0.099
LOG(X3(-2))	-0.29939	0.173743	-1.72318	0.0983
R-squared	0.99913	Mean dependent var		8.192003
Adjusted R-squared	0.998373	S.D. dependent var		0.686833
S.E. of regression	0.027707	Akaike info criterion		-4.02844
Sum squared resid	0.017656	Schwarz criterion		-3.17689
Log likelihood	109.6256	Hannan-Quinn criter.		-3.71264
F-statistic	1320.059	Durbin-Watson stat		1.580275
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ب.**اختبار التكامل المشترك:** تم اجراء اختبار التكامل المشترك بهدف التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (التنويع الاقتصادي) والمتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج الاجمالي) في العراق، تم إجراء اختبار الحدود (F-Bounds Test)، ويهدف هذا الاختبار بشكل رئيسي إلى تحديد ما إذا كانت العلاقة بين هذه المتغيرات مستمرة ومستقرة على المدى الطويل، أو إذا كانت هناك انحرافات طويلة الأجل تؤثر على هذه العلاقة، ويعد اختبار الحدود أداة تحليلية فعالة لقياس قوة واستمرارية العلاقة، ووفقاً لنتائج الاختبار بلغت قيمة إحصائية (F) للاختبار (13.52)،

وهي قيمة أعلى من الحدين الأعلى والأدنى للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة (5%)، وهذا يشير بوضوح إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

جدول (11): اختبار التكامل المشترك – نصيب الفرد Y_1 – العراق

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	13.52352	10%	3.47	4.45
k	3	5%	4.01	5.07
		2.5%	4.52	5.62
		1%	5.17	6.36
Actual Sample Size 44			Finite Sample: n=45	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ج. **الأثر القصير الأجل:**

- ❖ العلاقة طردية بين القطاع الصناعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة القطاع الصناعي بوحدة واحدة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.085%) وعند مستوى دلالة معنوية (5%).
- ❖ العلاقة طردية بين القطاع الزراعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة القطاع الزراعي بوحدة واحدة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.115%) وعند مستوى دلالة معنوية (5%).
- ❖ العلاقة طردية بين قطاع الخدمات ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة قطاع الخدمات بوحدة واحدة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.638%) وعند مستوى دلالة معنوية (5%).
- ❖ أظهرت النتائج أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ(ECM)، كانت سالبة ومعنوية ودالة عند مستوى دلالة (5%)، وتساوي (1.83-)، وأشارت النتيجة إلى تحقق الشرط الضروري والكافي، كما يعني أن أي اختلال في التوازن قصير الأجل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق، يستغرق حوالي ستة أشهر للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، وذلك نتيجة تأثير التقلبات في مؤشرات التنويع الاقتصادي وإن الزمن اللازم للتصحيح تم احتسابه وفق المعادلة الآتية:

$\frac{1}{1.83} = 0.546\ year$، سنة، مما يعكس استجابة سريعة نسبياً.

د. **الأثر الطويل الأجل:**

- ❖ العلاقة طردية بين القطاع الصناعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة القطاع الصناعي بوحدة واحدة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.089%) وعند مستوى دلالة معنوية (5%).
- ❖ العلاقة عكسية بين القطاع الزراعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة القطاع الزراعي بوحدة واحدة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.055%) وعند مستوى دلالة معنوية (10%).

❖ العلاقة طردية بين قطاع الخدمات ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ إن زيادة قطاع الخدمات بوحدة واحدة فأن ذلك يؤدي لارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.778%) وعند مستوى دلالة معنوية (5%)، انظر الجدول رقم (12).

جدول (12) أثر التنويع الاقتصادي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي – العراق

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: DLOG(Y1)
Selected Model: ARDL (4, 4, 4, 4)

الاجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG(Y1(-1))*	-1.18384	0.219218	-5.4003	0.0000
LOG(X1(-1))	0.106395	0.056373	1.887329	0.0718
LOG(X2(-1))	-0.06609	0.044955	-1.47011	0.1551
LOG(X3(-1))	0.921611	0.161363	5.711396	0.0000
DLOG(Y1(-1))	0.462323	0.199215	2.320728	0.0295
DLOG(Y1(-2))	0.888173	0.221836	4.003731	0.0006
DLOG(Y1(-3))	0.78602	0.233198	3.370609	0.0026
DLOG(X1)	0.085344	0.045641	1.869888	0.0743
DLOG(X2)	0.11541	0.046911	2.460178	0.0218
DLOG(X3)	0.638122	0.049764	12.82292	0.0000
DLOG(X3(-1))	-0.5028	0.173818	-2.89268	0.0082
DLOG(X3(-2))	-0.80219	0.20345	-3.94292	0.0006
DLOG(X3(-3))	-0.72422	0.210241	-3.4447	0.0022
Levels Equation				
الاجل الطويل				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG(X1)	0.089872	0.035245	2.549928	0.0179
LOG(X2)	-0.05583	0.031089	-1.79569	0.0857
LOG(X3)	0.77849	0.025154	30.94911	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ه. **الاختبارات التشخيصية لنموذج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (Y_1):** تم اجراء الاختبارات التشخيصية للتأكد من دقة وصحة النتائج المستحلة من النموذج المقدر، وبالاستناد لنتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (اختبار LM) في الجدول رقم (13)، نجد أن قيمة اختبار احصائية (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.292) وهي غير معنوية عند مستوى الدلالة (5%)، وهذا يشير إلى أننا نقبل فرضية عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية، وأما بالنسبة لنتائج اختبار (ARCH) في ذات الجدول لتحديد مشكلة عدم التجانس، نجد

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.23

أن قيمة اختبار احصائية (F-statistic) عند مستوى احتمالية (Prob=0.985)، وهي غير معنوية عند مستوى الدلالة (5%)، ومن ثم يمكن القول بعدم وجود مشكلة في عدم تجانس التباين بين المتبقيات العشوائية، انظر الجدول رقم (13).

جدول (13) الاختبارات التشخيصية لنموذج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ($\mathbf{Y_1}$) – العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.302526	Prob. F (2,21)	0.2929
Obs*R-squared	4.855838	Prob. Chi-Square (2)	0.0882
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.000336	Prob. F (1,41)	0.9855
Obs*R-squared	0.000352	Prob. Chi-Square (1)	0.985

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

يلاحظ من خلال الخط البياني لاختباري (CUSUM) و (CUSUM of Squares) أن القيم تقع خارج الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، للمدة (2015-2020)، نتيجة لتأثر الاقتصاد العراقي في هذه المدة بالتقلبات في أسعار النفط وجائحة كورونا والتي أثرت على الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه.

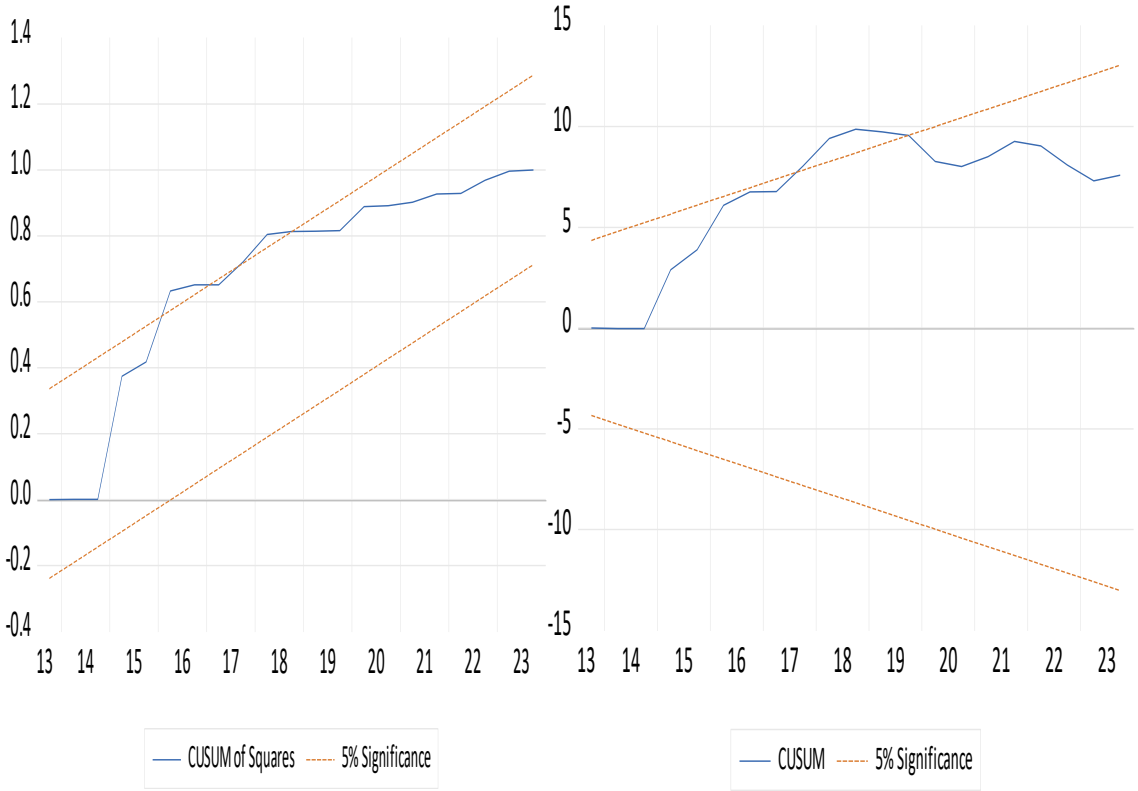

شكل (3): الاختبارات الهيكلية – العراق – Y1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

1. عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي في السعودية.
2. العلاقة طردية بين القطاع الصناعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في قطر إذ يؤدي زيادة القطاع الصناعي بوحدة واحدة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (690%).
3. العلاقة عكسية بين القطاع الزراعي القطري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وإن الزيادة في القطاع الزراعي بوحدة واحدة تؤدي لانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.204%)، إلى جانب عدم وجود أثر معنوي طويل الأجل لقطاع الخدمات في قطر ومتوسط نصيب الفرد من الناتج.
4. العلاقة طردية بين القطاع الصناعي في العراق ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة القطاع الصناعي بوحدة واحدة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.089%)، وكذا الحال لعلاقة القطاع الخدمات إذ تؤدي زيادته بوحدة واحدة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.778%)، العلاقة عكسية بين القطاع الزراعي العراقي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ تؤدي زيادة القطاع الزراعي بوحدة واحدة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.055%).

ثانياً. المقترحات:

1. عادة صياغة توجهات التنويع الاقتصادي في السعودية بحيث تُبنى على أساس تحقيق الارتباط الهيكلي طويل الأجل بين القطاعات من خلال تقليل الاعتماد على القطاعات غير المستقرة أو كثيفة التذبذب مثل النفط وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة وتبني استراتيجية مستدامة قائمة على الإنتاج المحلي.
2. ترشيد التوسع في القطاع الزراعي في قطر وتوجيهه نحو الأنشطة ذات الكفاءة الإنتاجية العالية التي تحقق التوازن بين الأمن الغذائي والاستدامة الاقتصادية نظراً للتحديات البيئية مثل ندرة المياه والتربة الصحراوية والتي قد تؤثر على التوسع الزراعي.
3. اعتماد استراتيجية تنموية في العراق تعزز من مساهمة القطاعين الصناعي والخدمي في رفع مستويات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال الاستثمار في البنية التحتية الصناعية ولاسيما الصناعات التحويلية والخدمية وتهيئة بيئة أعمال جاذبة، إلى جانب إعادة هيكلة القطاع الزراعي في العراق لرفع كفاءته الاقتصادية وتقليل أثره السلبي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عبر التكنولوجيا الحديثة والتسويق الزراعي الفعال.
4. ضرورة الإسراع في تأسيس صناديق سيادية في العراق تعنى بإدارة واستثمار الفوائض المالية المتحققة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، وذلك بهدف تكوين احتياطات مالية تستخدم لمواجهة الأزمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط في المستقبل، إذ يسهم وجود هذه الصناديق في تقليل أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني، وتعزز من الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية عبر تمويل مشاريع استراتيجية في القطاعات غير النفطية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. أمين، صلاح الدين أحمد محمد، محمد سلمان، القاضي، محمد بدري، (2019)، استراتيجيات التنويع الاقتصادي (تجارب دول نامية مختارة)، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، العراق.
2. بومليط، فتحية، بلور، إكرام، (2022)، واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.
3. عبد الحميد، خالد هاشم، (2018)، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1.
4. محسن، اسعد رحيم، (2023)، فرص التنويع الاقتصادي ودورها التنموي في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 15، العدد 3، العراق.
5. الخزرجي، أحمد يونس جبار، (2024)، أثر تنويع مصادر الدخل في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2002)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، المجلد 20، العدد 66، العراق.
6. جاسم، عبير محمد، عبد الزهرة، سهيلة، (2019)، التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والخمسون، العراق.
7. بوشلاغم، عميروش، بوقرة، كريمة، (2022)، التنويع الاقتصادي في الجزائر التحديات، الفرص واستراتيجيات التمويل، منشورات مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، بدون طبعة، جامعة قالمة، الجزائر.
8. كافي، فريدة، محبوب، فاطمة، (2020)، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، المانيا.
9. عبد الكاظم، زينة شاكر، (2024)، السياسة المالية وأثرها في التنويع الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية للمدة (2004-2022)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 16، العدد 2، العراق.
10. حسناوي، مريم، قحايرية، سيف الدين، (2024)، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 2، الجزائر
11. الصبيحي، علي نبع صايل، (2008)، تمويل المشروعات الصغيرة كمدخل للتنمية الاقتصادية في العراق وحل مشكلة البطالة، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العدد الثاني، العراق.
12. جرار، أماني غازي، (2018)، منظمات الأعمال التنموية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن.
13. الاحبابي، أحمد محمود دحام، (2019)، قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة مع إشارة إلى العراق للمدة (2003-2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة تكريت.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Le-Yin Zhang (2003), Background paper, UNFCCC Workshop on Economic Diversification, Teheran, Islamic Republic of Iran.
2. Malizia, E., Feser, E. J., Renski, H., & Drucker, J. (2021). Understanding local economic development (p. 312). Taylor & Francis.
3. Feldman, M., Hadjimichael, T., Lanahan, L., & Kemeny, T. (2016). The logic of economic development: A definition and model for investment. Environment and Planning C: Government and Policy, 34(1), 5-21.
4. Feldman, M., & Storper, M. (2018). Economic growth and economic development: Geographical dimensions, definition, and disparities. The new Oxford handbook of economic geography, 143, 143-157.
5. Osuka, B. O., Otiwu, K. C., & Kalu, U. E. (2024). Balance of Payment and Economic Development in Nigeria. International Journal of Economics and Financial Management (IJEFM), 9(2), 258-271.
6. Ahmed, A. Z. E. (2015). The role of diversification strategies in the economic development for oil-depended countries: the case of UAE. International journal of business and economic development (IJBED), 3(1).